بالفعل، أو بالوصف، ومذهب البصريين: أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهو الصحيح، لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة.

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

(أصلاً) فى الاشتقاق، و (نصب) أى المصدر، و (لهذين) الإشارة عائدة إلى الفعل والوصف، و (انتخب) أى اختير وهو مذهب البصريين، و (بمثله) متعلق بنصب و (أو فعل أو وصف) معطوفان على مثله، و (نصب) فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى المصدر وكذلك الهاء من مثله، و (كونه) مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه، و (أصلا) خبره من جهة نقصانه، و (لهذين) متعلق بأصلاً والإشارة عائدة إلى الفعل والوصف وجملة (انتخب) بالبناء للمفعول بمعنى اختير فى موضع خبر المبتدأ والتقدير وكون المصدر أصلاً للفعل والوصف اختير.

وقال ابن مالك فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

٤١٨- فَصْلُ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ ولم يُعَبْ

٤١٩- فَصْلٌ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فى البيت الأول المسائل الثلاث لجواز الفصل فى السعة، اثنان منها يلخصهما الضابط «أن يكون المضاف شبه فعل» فيفصل بينه وبين ما أضيف إليه بالمفعول أو الظرف، أما المسألة الثالثة فهى الفصل باليمين «القسم». أما ما يجوز اضطراراً فذكر فى بقية البيت الثانى ثلاث مسائل هى: الفصل بالأجنبىّ وبنعت المضاف وبالنداء - وهنا - مسألة أخرى لم يذكرها هي (أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه مفعوله والفاصل فاعله - فكملت أربعة.

ورأى البصريين له وجاهته فى مسائل الضرورة، فالفصل فيها قلق لايتفق مع منطق اللغة فى الفهم الميسّر.

أما رأى الكوفيين فله وجاهته فى مسائل السّعة، فإن الفصل الوارد فيها